يستهل أعمال جلسته ببندي «التصديق على المضابط» و«كشف الأوراق والرسائل الواردة»

مجلس الأمة ينظر في استجواب النواف وترشيح رئيس «المحاسبة» .. اليوم

مجلس الأمة

35 تقريرا للجان أبرزها التعديل المقدم على مشروع القانون بشأن تنظيم الوكالة العقارية

يعقد مجلس الأمة اليوم وغدا، جلسة عادية لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله أبرزها النظر في الاستجواب الموجه إلى سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء بصفته وترشيح رئيس ديوان المحاسبة بالإضافة إلى عدد من القوانين.

ويستهل المجلس أعمال جلسته ببندي "التصديق على المضابط" و"كشف الأوراق والرسائل الواردة وكشف العرائض والشكاوى" يليهما بند الأسئلة.

ينتقل المجلس بعدها إلى بند "الاستجوابات" ويشمل الاستجواب الموجه من النائب مهلهل المضف إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بصفته متضمنا ثلاثة محاور.

ويتعلق المحور الأول وفق صحيفة الاستجواب ب"التراجع عن مضامين خطاب العهد الجديد" في حين يتعلق المحور الثاني بما يعتبره النائب "تخبطا في السياسات العامة للحكومة" أما المحور الثالث فيتعلق بما يراه النائب "تهربا من الإجابة على الأسئلة البرلمانية والتذرع بعدم دستوريتها".

وفي هذا الشأن نصت المادة "100" من الدستور على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم".

وقضت المادة "135" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بأن "يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص".

وحول موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على أنه "لا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال".

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن "يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس".

ومن المقرر أن ينتقل المجلس بعدها إلى بند "ترشيح رئيس ديوان المحاسبة" ثم بند "الإحالات" وبند "مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي ال17 لمجلس الأمة". ينتقل المجلس بعدها بحسب جدول الأعمال إلى بند "تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين" ويشتمل على 35 تقريرا للجان البرلمانية أبرزها تقريرا عن التعديل المقدم على مشروع القانون بشأن تنظيم الوكالة العقارية الذي تم إقراره بالمداولة الأولى في الجلسة الماضية وتقرير عن التعديلات المقدمة على

التعديلات المقدمة على «مكافحة احتكار أراضي الفضاء» على طاولة المجلس أيضا

مشروع القانون بشأن مكافحة احتكار أراضي الفضاء الذي تم إقراره أيضا بالمداولة الأولى في الجلسة الماضية.

كما يتضمن البند سالف الذكر المشروع بقانون والاقتراحات بقوانين بشأن غرفة تجارة وصناعة الكويت بالإضافة إلى مشروع القانون والاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم "8" لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأدرج على جدول الأعمال ثلاثة طلبات مناقشة بشأن البديل الاستراتيجي لاستيضاح سياسة الحكومة في

عقب اجتماع تنسيقي خليجي يسبق التئام المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية

المطر: نسعى لحشد الدعم لاعتماد مشروع قرار يؤكد حق الكويت في سيادة أراضيها

جانب من الاجتماع التنسيقي الخليجي

قال وكيل الشعبة البرلمانية النائب الدكتور حمد المطر إن دولة الكويت تسعى إلى حشد الدعم لاعتماد مشروع قرار تقدمت به تعزيز احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والذي يؤكد حقها في سيادة أراضيها البرية والبحرية.

جاء ذلك في تصريح أدلى به النائب المطرعقب اجتماع تنسيقي خليجي يسبق اجتماع المجلس التنفيذي للجمعية البرلمانية الآسيوية يعقد في مدينة أنطاليا التركية.

وقال " عملنا على حشد أصوات البرلمانات لاعتماد مشروع القرار الكويتي" وجميع مشاريع القرارات المقدمة خلال اجتماعات اللجان الأربع الدائمة.

وشدد على أهمية احترام سيادة دولة الكويت على أراضيها البرية والبحرية مؤكدا أنه "لا يمكن لاحد التعدي على سيادة أراضي الكويت بالقول أو الفعل سواء في قضية خور عبدالله أو حقل الدرة".

وقال إن "مجلس الأمة سيظل دائما متمسكا بمبدأ مهم وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولذلك يجب على كل الدول احترام سيادة اراضينا وعدم المساس بها".

لا يمكن لأحد التعدي على سيادة أراضينا بالقول أو الفعل سواء في "خور عبدالله" أو "حقل الدرة"

مجلس الأمة سيظل دائما متمسكا بمبدأ مهم وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لـ«الكهرباء» وملاحظات الجهات الرقابية عن العام المالي 2023/2022

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الاثنين، الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة عن السنة المالية 2022/2023، وملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختامي للوزارة الواردة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022/2023.

كما ناقشت اللجنة المخالفات المالية التي أوردها جهاز المراقبين الماليين على الوزارة والواردة في تقاريره عن النصفين الأول والثاني عما أسفرت عنه رقابته المسبقة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2022/2023.

وحضر الاجتماع ممثلون عن كل من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، ووزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وجهاز المراقبين الماليين والجهاز المركزي للمناقصات العامة.

«حقوق الإنسان» بحثت دور الكويت في مساندة القضية الفلسطينية

جانب من اجتماع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية

عقدت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان اجتماعاً أمس لمناقشة دور دولة الكويت في مساندة القضية الفلسطينية.

وبحثت اللجنة دور وزارة الخارجية في حماية حقوق الإنسان في الكويت عن طريق الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

وناقشت اللجنة كذلك استعدادات دولة الكويت "كونها عضوا في مجلس حقوق الإنسان" ومدى التزامها بتعزيز واحترام أعمال حقوق الإنسان.

حضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب محمد هايف وعضو اللجنة النائب د.عادل الدمخي، ومن الجانب الحكومي ممثلون عن وزارة الخارجية والديوان الوطني لحقوق الإنسان.

«الصحية» ناقشت إنشاء مدينة طبية متكاملة

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

عقدت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل اجتماعا أمس لمناقشة الاقتراح بقانون بشأن إنشاء مدينة طبية متكاملة، وتكليف المجلس للجنة بدراسة وبحث ومعالجة مشكلات حول شركة مدينة الكويت الطبية.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب سعد الخنفور وعضو اللجنة النائب هاني شمس، وحضر من الجانب الحكومي المختصون بوزارة الصحة، وممثلون عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والهيئة العامة للاستثمار.

أكد أن التعاون بين السلطتين آتى ثماره

شعبان: التصور الحكومي للقرض الحسن 15 ضعف الراتب

شعيب شعبان

أكد عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، النائب شعيب شعبان، أن التعاون بين مجلس الأمة والحكومة أتى ثماره، والجميع رأى نتائجه، متمنياً استمراره من أجل تحقيق الرفاهية للشعب الكويتي.

وأضاف شعبان، في لقاء على تلفزيون المجلس، أن وزير المالية فهد الجارالله بيّن موقف الحكومة بأنها لا تستطيع رفع القرض إلى 21 ضعفاً، لكونه يشكّل عبئاً على المتقاعد، مؤكداً أن الحكومة ليس لديها أيّ مانع أبداً من زيادة القرض الحسن، لكنّ الخلاف على القيمة، وكل من وزير المالية ومؤسسة التأمينات لديه تصوّر برفعه إلى 14 أو 15 ضعفاً.

وذكر شعبان: "نحن كأعضاء في اللجنة مطالبون بالتوافق مع رأي الحكومة، لأنه في النهاية كل الجوانب المالية ستتحملها خزينة الدولة"، مؤكداً الحرص على الخزينة، وألّا يُمنح المواطن شيئاً وتتضرر منه الخزينة، ومضيفاً: "نعم... المواطن أولوية، لكن يجب أن يكون هناك توازن بين الأمرين، حتى لا نخلّ بميزانية الدولة ولا نضر جيب المواطن".